على الموقع الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي

الغانم: إدراج البند الطارئ المقدم من الكويت بشأن مسلمي الروهينغا

اجتمعت بالحريش والعدساني كل على حدة وطلبت منهما إيقاف السجال الدائر بينهما

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

أعلن رئيس الأمة مرزوق الغانم عن إدراج البند الطارئ المقدم من الكويت بشأن مسلمي الروهينغا على الموقع الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي اليوم.

وأعرب الغانم عن أمله خلال تصريح بمجلس الأمة اليوم في أن يجمع البند أكبر عدد من الأصوات للتصويت عليه في المؤتمر الذي سيعقد في سان بطرسبيرغ بروسيا خلال الفترة من ١٣ الى ١٨ من الشهر الجاري.

وأشار إلى أن الشعبة البرلمانية ستتوجه للمشاركة بالمؤتمر وستكون هناك اجتماعات تنسيقية على المستويين العربي والإسلامي لتحديد خيارهم بالنسبة للرئاسة القادمة للاتحاد، إضافة إلى المشاركة في اجتماعات اللجان التي تم انتخاب أعضاء الشعبة بها في الدورة الماضية.

من جانب آخر كشف الغانم عن اجتماعه بالنائبين د. جمعان الحريش ورياض العدساني كل على حدة، والطلب منهما إيقاف السجال النيابي الدائر بينهما، معربا عن تفاؤله بان يتجاوبا مع هذه الدعوة.

من جانب آخر بعث الغانم ببرقية إلى المحامي ناصر الكريوين عبر فيها عن خالص تهنئته بمناسبة انتخابه أمينا عاما لاتحاد المحامين العرب في دورته القادمة.

انتخاب المحامي ناصر الكريوين أميناً عاما لاتحاد المحامين العرب يعكس مكانة الكفاءات الكويتية

وقال الغانم في برقيته ان انتخاب الكريوين يعكس حجم الثقة التي يوليها الاخرون بالكفاءات الكويتية متمنيا له التوفيق والنجاح في مهمته لادارة الاتحاد.

إلى ذلك استقبل الغانم في مكتبه سفير روسيا الاتحادية لدى دولة الكويت الكسي سولوماتين.

تمكين المستجوب من الصعود على المنصة ورفض السرية والدستورية

«اجتماع البابطين»: اذا استمرت الحكومة بـ «الضرائب» سيكون هذا إعلان نهاية العلاقة بين السلطتين

عبدالوهاب البابطين

أكد النائب عبدالوهاب البابطين اتفاق النواب على ان من حق الجميع تقديم الاستجوابات، لافتا الى ان عدد من الأولويات التشريعية ومن أبرزها أسعار البانزين وتخفيض سن التقاعد.

وفي تصريح صحافي عقب الاجتماع النيابي الذي عقد في مكتبه بحضور 14 نائبا واعتذار 6 آخرين، قال البابطين إن هذا الاجتماع تنسيقي لبداية دور الانعقاد للتركيز على القضايا التشريعية والقضايا الرقابية، وفي البداية وباسم زملائي نتقدم بالاستياء الشديد لطريقة تعامل الحكومة مع معطيات الأحداث المختلفة سواء كانت اعتراضات سجلت من تصريحات بعض الوزراء على التحركات التشريعية التي ابداها بعض النواب مما اضطرنا لتقديم طلبات استعجال وتحديد ملفات اسعار البانزين والتقاعد المبكر.

واضاف البابطين «تقدمنا بتشريعات عديدة خلال دور الانعقاد الأول وكنا ننتقل فيها من اللجان الفنية إلى اللجنة التشريعية إلى مكتب المجلس وكثير منها أصبحت تشريعات جاهزة وبانتظار التصويت عليها في المجلس، ولذلك اليوم اضطررنا إلى تقديم طلبات استعجال من اجل إقرارها».

وتابع «إشارات الحكومة سيئة في شأن هذه القوانين وبالتالي وقفنا في حملاتنا الانتخابية وتحدثنا عن أمور متعددة، وفعلا تقدمنا بهذه القضايا على شكل قوانين ولكن خرجت لنا تصريحات لا تؤيد هذه القوانين وكأنهم يريدون أن يتعاملوا مع هذه القوانين كما هو الحال في تعاملهم مع قانون مكافآت العسكريين الذي أقر بأغلبية المجلس وتم إعادته من قبل الحكومة»، مضيفا أن هناك الكثير من التشريعات التي تتعطل سواء بتأخيرها داخل المجلس أو برفضها من قبل الحكومة وكثير من الناس يسألون عن هذه التشريعات المنتظرة، واتفقنا بالاجتماع على تحديد أولويات تشريعية مثل اسعار البانزين والتقاعد المبكر.

وقال: نطمح أن يكون هناك تعاون من قبل الحكومة لإقرار هذه القوانين، والتعاون في شأن هذه التشريعات ستكون إحدى نقاط الفصل التي ستحدد آلية التعامل مع الحكومة، مشيرا إلى إننا جميعنا نؤكد على أن من حق النائب ان يقدم الاستجواب، وبالفعل تم تقديم استجواب للشيخ محمد العبدالله وهناك استجوابات مقبلة تم الاعلان عنها لوزيرة الشؤون ووزير النفط، وهذه الإعلانات كانت فرصة حقيقية للحكومة بأن تعديل من أدائها، وتم الاتفاق بالاجتماع بأن لكل نائب الحق بتقديم الاستجواب المناسب، بالإضافة إلى تمكين المستجوب من الصعود على المنصة ورفض السرية والدستورية ولا للتشريعية، والحكومة تعمل مسبقا بأن هناك تهديدات جدية بالاستجواب، فلماذا لم تعالج الحكومة هذه الأمور.

دعا إلى تعاون سلطات الدولة للحد من تداخل الاختصاصات بينها

«الحوكمة» يطالب الحكومة بإعداد وثيقة للإصلاح الإداري

استكمال مظلة التشريعات التي تستهدف تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في مختلف أجهزة الدولة

نائب محافظ البنك المركزي متحدثاً في المؤتمر

جانب من الحضور

طالب مؤتمر الحوكمة في الكويت الحكومة بضرورة إعداد وثيقة للإصلاح الإداري وتطبيق الحوكمة خلال فترة زمنية محددة وتعرض على مجلس الأمة ويشترك في إعدادها المجتمع المدني.

وطالب أيضا باستكمال مظلة التشريعات التي تستهدف تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في مختلف أجهزة الدولة وبالأخص القطاع العام.

وأكد المؤتمر في توصياته الصادرة في ختام اعماله أمس على ضرورة تعاون سلطات الدولة للحد من تداخل الاختصاصات بينها وبين بعض بشكل مباشر أو غير مباشر وعمل دليل عام لممارسات الحوكمة كمرجع استرشادي لقطاعات الدولة عند وضعها لدليلها الخاص.

وفيما يلي نص التوصيات: «يود القائمين على تنظيم مؤتمر «الحوكمة في دولة الكويت – الإطار التشريعي والمالي والإداري» الذي نظمته لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة بالتعاون مع ديوان المحاسبة خلال يومي 10 و 11 اكتوبر 2017 أن يتمنوا رعاية رئيس مجلس الأمة السيد مرزوق علي الغانم لهذا المؤتمر، وأن يعبروا عن خالص شكرهم وعرفانهم لجميع المشاركين والحضور والضيوف من داخل وخارج دولة الكويت وأعضاء مجلس الأمة والمسؤولين في الدولة والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والقائمين على تنظيم المؤتمر من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة وديوان المحاسبة والذين بذلوا جهودا كبيرة بحرفية عالية، وبإضفاء تجديد وابتكار متميز في إدارة الجلسات.

وبعد عرض أوراق العمل المقدمة في المؤتمر ومناقشتها في خمس جلسات، توصلنا إلى بعض التوصيات على النحو التالي:

– تضافر جهود السلطات الدستورية من خلال قيام وثيقة للإصلاح الإداري وتطبيق الحوكمة تعد من قبل السلطة التنفيذية خلال فترة زمنية محددة وتعرض على مجلس الأمة ويشترك في إعدادها المجتمع المدني والجمهور.

– ضرورة تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية في مجال استكمال مظلة التشريعات التي تستهدف تطبيق مفهوم وقواعد الحوكمة ومكافحة الفساد في مختلف اجهزة الدولة وبالأخص القطاع العام والإسراع في إقرار القوانين والمشاريع المقدمة في هذا الشأن لما لذلك من اثر في المحافظة على المال العام.

– وضع وتفعيل آلية مؤسسية لرقابة جودة التشريعات واللوائح والقرارات والنظم الإدارية ومراجعة آثارها وقياس مدى كفاءتها بشكل مستمر.

– ضرورة أن يضع المشرع التشريعات اللازمة لاختيار القيادات الإدارية في أجهزة الدولة ونظم ترقياتها وفقا لأسس ومعايير موضوعية واضحة ومعلنة وشفافة من الكفاءة المهنية والجدارة إذ إن اختيار القيادات الإدارية يحتل مكان الصدارة في تفعيل مبادئ الحوكمة.

– العمل على تفعيل التشريعات الخاصة بالمساءلة والرقابة والمحاسبة لتتخذي القرار، ودعم الأجهزة الرقابية من خلال ضمان استقلاليتها وتعزيز صلاحياتها وتطوير قوانينها واعتماد نتائجها كأحد أدوات التقييم لمتابعة تنفيذ خطط الدولة الإنمائية.

– ضرورة عمل دليل عام لممارسات الحوكمة كمرجع استرشادي لقطاعات الدولة عند وضعها لدليلها الخاص مع تحديثه بشكل مستمر ليواكب التغييرات والتطورات في مجال الحوكمة.

– العمل على تبسيط ومرونة الإجراءات وتقليل الدورات المستندية والسرعة في اتخاذ القرار وتطبيق الخدمات الآلية عن طريق ميكنة الإجراءات الورقية.

– إنشاء وحدات متخصصة في إدارة المخاطر في مؤسسات الدولة للتعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

– الاستعانة بجهات متخصصة من خارج المؤسسات لإعداد تقارير دورية عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وذلك لضمان قدر من الموضوعية والحياد.

– ضرورة تعاون سلطات الدولة للحد من تداخل الاختصاصات بينها وبين بعض بشكل مباشر أو غير مباشر.

– السعي في تطوير تشريعات المرفق القضائي مع أهمية قيام مؤسسات الدولة بتفهم طبيعة الجهاز القضائي الخاصة وتوفير صور الدعم اللازم.

– إنشاء مراكز تدريبية متخصصة في مجال الحوكمة على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص والتركيز على الاهتمام بالتنمية المهنية المستدامة ووضع قواعد تتيح للعاملين متابعة التطورات السريعة في المجال الإداري.

– تفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية في قيم أداء مختلف الخدمات الحكومية في الدولة، والاستفادة من التقييم لتحسين الأداء.

– إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لتحقيق مساهمة فاعلة في عملية التنمية.

– ضرورة التعاون المشترك مع المجتمع المدني وتضافر جهود أطراف المجتمع كافة في انجاح انشطة الدولة لتطبيق قواعد الحوكمة ونشر ثقافتها.

– الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تطبيق قواعد الحوكمة كمنظومة عمل ومفاهيم ثبت نجاحها عالميا في تطوير أداء المؤسسات العامة والخاصة.

وكان المؤتمر «الحوكمة في الكويت» شهد خمسة جلسات بمشاركة عدد من الشخصيات حيث تطرق إلى تفعيل ادوار الأجهزة الرقابية.

وناقش المؤتمر دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد.

وقال نائب محافظ البنك المركزي يوسف العبيد خلال مداخلته أمام المؤتمر إن الحوكمة إحدى الركائز المهمة المحفزة للادخار والاستثمار وجلب رؤوس الأموال الخارجية، مشيرا إلى ان هناك محاور عدة بشأن التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

واستعرض العبيد تلك المحاور وهي حوكمة الشركات في القطاع الخاص وقواعد الحوكمة في القطاع الحكومي (المؤسسات والجهات الحكومية).

وعن حوكمة الشركات في القطاع الخاص قال العبيد إن الاهتمام تزايد بموضوع الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية في ضوء ما شهده العالم من تحلات مهمة في دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتزايد درجة الوعي لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات في الحياة الاقتصادية بصفتها جزء من نظام اقتصادي متكامل يؤثر ويتاثر بالمحيط المحلي والاقليمي والدولي، مع تنامي ظاهرة الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة الحديثة، وما ترتب على ذلك من احتمالات لنشوء تضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين.

وأضاف أن موضوع حوكمة الشركات خلال العقود الماضية احتل مكان الصدارة لدى الإدارات الاقتصادية في الدول المختلفة نتيجة للأزمات المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة، ثم جاءت الأزمة العالمية الأخيرة.

وقال إنه لا خلاف حول أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للاقتصاد الكويتي أخذا بالاعتبار ما يترتب على تطبيقها من الارتقاء بأداء هذه الشركات وتفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية، مع ترسيخ المقومات الأساسية لتعزيز كفاءة عمل الأسواق المالية وتعزيز الاستقرار المالي في الدولة.

وأضاف أنه لا جدال في ذلك إذا ما علمنا أن التطبيق السليم لمعايير الحوكمة ينبع من كون هذه المعايير تعتبر بمثابة منهج إصلاحي وآلية عمل من شأنها التعريف بأسس الممارسات السليمة في إطار تعزيز نزاهة المعاملات المالية، وترسيخ مفاهيم الحوكمة كثقافة تؤكد الالتزام بالقيم السلوكية في أعمال جميع الشركات.

وأكد أهمية الحوكمة في كونها تمثل إحدى الركائز المهمة لبيئة تشريعية محفزة للادخار والاستثمار وجذب رؤوس الأموال الخارجية، كما أنها من مقومات بيئة تشغيلية مناسبة لتوطين المدخرات، والمساهمة في النمو الاقتصادي.

ولفت إلى أن تطبيق معايير الحوكمة السليمة، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بضوابط الإفصاح والشفافية، سيعزز من قدرة السوق على تقييم هذه الشركات وإداراتها ومدى سلامة بياناتها المالية، وهو ما يشكل أحد المقومات الأساسية لترسيخ الثقة بكفاءة الأسواق المالية.

وأشار إلى أن العديد من الدراسات أظهرت وجود علاقات ارتباط إيجابية قوية بين قواعد ونظم الحوكمة وسلامة النظم المالية التي تشكل عنصرا أساسيا في المفهوم الكلي للاستقرار المالي.

وعن قواعد الحوكمة في القطاع الحكومي (المؤسسات والجهات الحكومية) بين العبيد أن أهمية الحوكمة في المؤسسات والجهات الحكومية (حوكمة القطاع العام) تنطلق من العديد من الاعتبارات والأسباب التي تختلف من دولة لأخرى.

وقال إن أهم هذه الأسباب يتمثل في ضعف مستوى الأداء والانتاجية في الجهات الحكومية، وتداخل الصلاحيات والمسؤوليات فيما بينها، وضعف في المنظومات الرقابية وآليات عملها، وغياب المساءلة، وضعف في الإفصاح والشفافية، وظهور حالات لفساد مالي وإداري.

وأكد أن هناك تفاوتا في تعريف حوكمة القطاع العام فيما بين دول وأخرى وذلك في ضوء الاختلاف في طبيعة الهياكل السياسية والاقتصادية فيما بينها، وحجم التحديات التي يواجهها تطبيق نظم الحوكمة فيها والأغراض المستهدفة من قبل هذه الدولة.

وقال إنه في ضوء تعريف كل من البنك الدولي، ومعهد المدققين الداخليين الأميركي لحوكمة القطاع العام، تركز الحوكمة في المؤسسات والجهات الحكومية على إخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة القوانين والنظم والسياسات والإجراءات التي تستهدف تحقيق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهات الحكومية بتحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارات العليا والإدارات التنفيذية في هذه الجهات.

وأكد أن الهدف من ذلك هو تحقيق غرض المحافظة على المال العام الذي يعتبر إحدى أدوات الدولة في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها استنادا إلى مجموعة مؤشرات لقياس الأداء في ضوء قوانين ونظم واضحة.

وشدد على أهمية معايير الإفصاح والشفافية والتي تعد مبادئ مهمة في إطار حوكمة المؤسسات والجهات الحكومية، وهو ما يتطلب توفير البيانات والمعلومات المالية وغير المالية ذات المصداقية، وبالنطاق الذي يمكن على أساسه تقييم الأداء والاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة، ومن هناك أيضا تنطلق أهمية تفعيل المنظومات الرقابية وآليات عملها، بما في ذلك نظم الرقابة الداخلية الفعالة والتي يشكل التدقيق الداخلي أحد محاورها الأساسية.

تبسيط ومرونة الإجراءات وتقليل الدورات المستندية والسرعة في اتخاذ القرار وتطبيق الخدمات الآلية

العبيد: الحوكمة إحدى الركائز المهمة المحفزة للادخار والاستثمار وجلب رؤوس الأموال الخارجية

ترسيخ المقومات الأساسية لتعزيز كفاءة عمل الأسواق المالية وتعزيز الاستقرار المالي في الدولة

وضع تشريعات لاختيار القيادات الإدارية في أجهزة الدولة ونظم ترقياتها وفقا لأسس ومعايير موضوعية